المخاطب اصلا او بان تكون له لا على جهة الاستعلاء الماخوذ في التضرع والالتماس والاول
ماخوذ في الاقسام قوله عن الماتي به ولما كان على هذا التقدير هو السورة مطلقة كان
التعبير متوقعا على اسمائها فقط وكان تمثل القرآن مأتيا به الخ بخلاف ما اذا كان وصفها
بانه حسن موقوفا على اسمائها السورة الموصوفة وذكر حصل باعتبار اسمائها الوصف
وقوله باعتبار اسمائها الوصف معلول بالمحوج عنه قوله فانحلت فليكن التعبير بعني
سلمنا ان التعبير اياها هو عن الماتي به وهو السورة مطلقة على تقدير رجوع الضمير الى
ما ذكرنا لكنه تكون التعبير عنها باعتبار اسمائها الماتي منه وهو مثل القرآن في ضمنها
شيء وهو ان يقال الظاهر ان تعبيرهم ليس عن مطلق الاتيان بسورة بل عن الاتيان
بسورة مطلقة موصوفة بانها من حسن ما انزل على تقدير رجوع الضمير المعتبر باشتراط
تعلق الطرفين بها او كان صفة للسورة تكون التعبير عن الاتيان بسورة اي
سورة من مثل النبي صلعم والظاهر ان السورة نفسها ان لم تعتبر بعدها
بكونها من مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة لا تحصل بها تعبير على ان في ارجاع
الضمير المعتبر باعتبار اسمائها على اي تقدير نظر اخر وهو ان اللازم تعبيرهم عن الاتيان بسورة
من مثل محمد صلعم في الامية فكان الاتيان بسورة ممن لم يكن على مثله عليه السلام في
الامية امر لا يعجزون عنه والمقطوع به خلافه والاولى ان يقال ان الضمير ليس الا لما
نزلنا اي على اي تقدير وهو الموافق لقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله فانوا بعشر سور
مثله وكانه لذكر حكم السلف كعبد الله بن مسعود وابن عباس والحسن وغيرهم يرجع
الضمير الى القرآن فتامل قوله والتعبير هو لتعبير صورة الى صورة اخرى وحال الى
حال اخر قوله من صارح الجوا اي شدده الوجيز قوله والتضرع اظهار الخاشع الى انه
لا بد ان تكون بدون التضرع انصافا كانه اما لم يذكر المصنف اما لان الالتماس في
العرف انما يقال للطلب على نوع من التضرع لا الى حد الدعاء او لان الصفة
في الاستعلاء حسنة فالاعتبار بصفة اهم لانه يثبت بدون البتة والدرجة
بخلاف التضرع فانه من المحتملات وشوبه يسبق الى البتة والدرجة بخلاف التضرع
اولان وقوعه في مقابلة التضرع اعني عن ذكره قوله كما لا يسمى والدة
فان المسمى لا يطلب الاعلام على التراخي وكذا المنادى لا يطلب الاقبال
على التراخي قوله طلب الكف عن الفعل استعلاء يرد على طرده كف عن الفعل

كما يرد على عكسه تعريف الامر والجواب الجواب قوله كما هو مذهب البعض فانهم قد
اهملوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك
الفعل وهو نفس ان لا تفعل والذهبيان متغايران ففي الحكم قد يستعمل النهي
في غير معناه وقد يكون بان يستعمل لا لطلب الكف والترك قوله وكالدعاء نحو اللهم لا
تشمت بي الاعداء قوله والالتماس كقولك لمساوي لا تفعل ايها الخ قوله
كون تعذير الشرط اي مع اداته قوله بعدها اي بعد الكلام المسند عليها على
قول السايح ان المراد بها معانيها المقدرة وكذلك قوله تحقيقها وكذلك قوله
اذا ذكرت في الطلب او بعد الكلام الذي اريد بها الهيأت النفسانية
واما على تقدير ان يراد بها الكلام فظاهر قوله على ما تصلح بوقوعه على المطلوب بان يكون
حالا لكونه حاصلا معه ومقارنا خلافا لمولانا ابن ملك اضرب زيدا في السوق اذ لا
معنى لقولنا ان تعرضه اضرب زيدا في السوق قوله وهذا معنى الشرط اعني كون
شيء معهودا للمتكلم لا حاجة الى تعهد ذكر الغير عليه هو معنى الشرط قوله واما
الوصل لم يعرض للتخصص اما لكونه مولدا من التهي كما تقدم او لدخولها في قوله
ويجوز تقدير الشرط في غيرها قوله على فعل منفي كثيرا ما يطلق المنفي على مجموع حرف
النفي وما نفي به كما نحن فيه قوله للعلم بعدم النزول مثلا لغط مثلا اشارة
لانقال العلم لعدم النزول ان كان معه بأس من النزول فهو معنى اليمين وان كان طمعا
فيه فهو معنى الترجي فاي معنى جعلوه للعرض لانا نقول العرض هو طلب امر لا على
سبيل الحتم والترجي ترقب لا طلب فيه قوله ام احد وامن ردده اولا فاصل
عده من غير الاربعة مع ان امر فيه منقطعة بمعنى بل والهمزة والاسوهام للانكار
لان الشرط المقدر في هذه المواضع انما هو المفهوم من الامر والنهي والاستفهام
والتمني والشرط المقدر في الاية ليس كذلك ولهذا لم يجوزوا تعذير المنفي
بعد المثبت وبالعكس في المواضع المذكورة وجعلوا في الاية الشرط المقدر ارادوا
قوله فانه لا يصح الا بالواو او الحالية واما قول الى قوله فامر
احاولت ارشادي فعلي مرشدي ام استمت نادبي فدهري موجدي
يحتمل ان تكون الفاء فيه تعليلا لمقدر اي لا حاجة الى ارشادك لان عقلي مرشدي